

الوسيط في المذهب

وكذلك إذا قضى دين بعض الغرماء لم يكن للباقي المنع .

وخالف أبو حنيفة رحمة الله فيه وفي البيع من الوارث .

أما إذا كان في البيع مhabاة فقدر المحاباة حكم حكم التبرعات .

وكذلك إذا نكح امرأة بأكثر من مهر المثل فالزيادة تبرع محسوب من الثالث .

الثاني إذا نكحت المرأة بأقل من مهر المثل لم يحسب من الثالث لأنها لم تنزل إلا عن البعض

والبعض ليس بمال لو أجر عبيده ودوابه مع المحاباة فهو تبرع لأنه مال .

ولو أجر نفسه وحابه فيه وجهان .

أحدهما أنه تبرع كمنافع العبيد فإن منفعته مال .

والثاني لا لأنه لا يعد مالا يطمع فيه الوارث فيشبه بعض المرأة من هذا الوجه وكان ذلك يعد

امتناعا عن الالكتساب لا تفويتا \$ الأمر الثالث في كيفية الاحتساب من الثالث .

ووجهه أنه إن كانت التبرعات كلها منجزة في المرض فيقدم الأول فالأخير .

فإن كان الأول هبة والثاني عتقا قدمت الهبة لأنه استوفى الثالث بها فسقط العتق بعده